الفصل 17
قانون الباتريوت

«في عصر الخداع العام هذا يصبح قول الحقيقة عملًا ثوريًا».

جورج أورويل، صحفي وروائي بريطاني (1903م– 1950م).

في لغة الاستخبارات يُعرف هذا بـ (الإنهاء مع التحامل الشديد)*، ويشمل (التحامل الشديد أو المتطرف) اغتيال متعاون مع الاستخبارات، أو التحطيم المادي للجسد والروح؛ ما يجعل الكلام مستحيلًا، أو من غير معنى، وهذا يتخطى تدمير مصداقية الوسيط السرية أو سمعته؛ إنَّه شيء ثانوي بالنسبة إلى الساديين، والهدف الأساس للتحامل المتطرف هو تصفية الوسيط؛ أي قتل كيانه الجسدي والروحي.

وهذه أقصى عقوبة يمكن أن تصيب الأشخاص الذين قد تُلحِق تصرفاتهم ضررًا كبيرًا بالاستخبارات، أو تُهدد بنشر غسيلها القذر على الملأ.

* كان مصطلح الإنهاء مع التحامل الشديد (termination with extreme Prejudice) يُستخدَم أصلًا في مجال العمل عند إنهاء وظيفة شخص ما فورًا، وعدم إعطائه فرصة للعودة إلى العمل مرَّةً أخرى، وقد استخدمته أجهزة الاستخبارات لإنهاء العلاقة بالعميل، أو اغتياله جسديًّا بحيث لا يعود يُشكِّل مصدر قلق أو تهديد. (المترجم).

obeikan.com

نعم؛ وإلا، فما معنى (سري جدًّا) إن لم يكن شيئًا قذرًا لا تريد الحكومة أن يعرفه الناس؟ مثل تحذيراتنا السابقة بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أو تعاون العراق في ملف مكافحة الإرهاب، أو خيار السلام بدل الحرب، وهكذا فإنَّ (الإنهاء مع التحامل الشديد) يكون الخيار الأخير عندما يُمثِّل العميل خطرًا كبيرًا على السياسيين الفاسدين الذين يخشون فضيحة كشف مخططاتهم المنحرفة.

عندما تصبح الحقيقة خيانةً، وعندما يوجد شيء قذر يحاول شخص متنفِّذ إخفاءه بأي طريقة ممكنة، فهنا يُطبَّق قانون (الإنهاء مع التحامل الشديد)، وهذا ما يُفسِّر وجود قصص أسطورية في عالم الاستخبارات؛ إذ لا مستقبل لضابط الاتصال أو الوسيط السري، وإنَّ رصاصةً واحدةً في الرأس تكفي عندما يصبح ما يعرفه مصدر قلق.

زد على ذلك أنَّ العملاء الأجانب يتعرضون غالبًا إلى التعذيب قبل قتلهم، حين يلقي الطرف المعادي القبض عليهم من أجل معرفة المعلومات جميعها التي نقلها إلى الأمريكان، أو هكذا قيل لي عندما جنَّدوني أول مرَّة؛ لذلك يصبح الرصاص في النهاية عملًا رمزيًّا للرحمة؛ احترامًا للأيام الخوالي، وعلاقات الزمالة قبل الخيانة.

وإلى أن تحين تلك اللحظة، يتعيَّن على العملاء أن يكونوا حذرين جدًّا فيما يخص الالتزام بالتعليمات، أما في حالتي فقد قمت تحديدًا بما أبلغته للدكتور فيوز وهوفين منذ بداية هذه المغامرة؛ وهو أنَّني أعارض أي حرب ثانية على العراق، ولكنَّني لم أكن أتصور أنَّ ثقتي في هذين المسؤولين كانت في غير محلها؛ بالرغم من أنَّهما حذَّراني من عدم الوثوق -بعد الآن- بأصدقائي في عالم الاستخبارات، ولا حتى بأعداء أصدقائي.

كان مسؤول وكالة الاستخبارات الأمريكية (الدكتور فيوز) يقول لي دائمًا إنَّ مسألة عدم الثقة هذه ليست أمرًا شخصيًّا، وإنَّه يمكن التخلي عن العملاء ببساطة، وإنَّ أحد الأطراف قد يُسلِّمهم إلى الطرف الآخر في غمضة عين.

ولكنَّني لم أتصور ألبتة أنَّني سأتعرَّض لهذا الموقف، فأي ميثاق شرف انتهكت؟ لقد أردت -باعتزاز- أن أُمثِّل الصوت المعارض لسياسة الحرب، لقد أردت أن أُوضِّح في شهادتي أمام اللجنة أنَّني قمت بما يجب على الوسيط السري أن يقوم به؛ وهو التحذير من الأخطاء الواردة

في افتراضات الكونغرس، أردت أن أُوضِّح أيضًا أنَّ دبلوماسية القناة الخلفية وفرت فرصًا كثيرةً لحل النزاعات، وضمنت المصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، إلا أنَّ الجمهوريين الداعين إلى الحرب في الكونغرس والبيت الأبيض اختاروا مسارًا مختلفًا.

وهؤلاء المناصرون للحرب هم الآن أعضاء في اللجنة الرئاسية المكلفة بالتحقيق في أداء الاستخبارات في المرحلة السابقة للحرب، الذين حاولوا التخلص من مسؤولية قراراتهم الفاشلة بإلقاء اللوم عليَّ، لقد رأوا أنَّ العملاء السريين هم كبش الفداء الذي يسهل التضحية به، وأنَّه كلما قلّ عددهم كان ذلك أفضل.

لقد كنت نقيضًا لهم على مستويات عدَّة، ولكن إذا كانوا يريدون إسكاتي، فإنَّني لا أنوي الالتزام بما يريدون؛ لأنَّني أُؤمن بأنَّ للشعب الحق في مساءلة قياداته بسبب القرارات التي يتخذونها باسمنا؛ لأنَّهم يُمثِّلوننا؛ لذلك ستوجد بعض الأصوات، لكنَّ صوتي سيكون هو الأعلى.

ومن المؤكد أنَّني سأُسبِّب لهم المتاعب قبل أن يُحمِّلوني مسؤولية هذه الحرب التي بَذلت كل جهد لوقفها.

هل تتصورون هذه السخافة في إلقاء اللوم على عميل سري مثلي بسبب معلومات استخباراتية غير صحيحة، بعد تحذيراتي كلها من العواقب المدمرة لهذه الغلطة، وبعد هذه الرسائل كلها إلى الكونغرس والأمم المتحدة، التي بعثتها إلى كبار الموظفين والمستشارين الصحفيين والسياسيين جميعًا في مجلسي الشيوخ والنواب؟

لقد صرخت بأعلى صوتي! والآن، يتصورون أنَّهم سيلقون باللائمة عليَّ، لكنَّني سأفضحهم أولًا، لقد صمَّم ديك تشيني وجون ماكين على أن يلقيا بي في الجحيم، لسنوات مضت كانوا يعاملونني على أنَّني استثمار وطني، أما الآن فقد أصبحت عائقًا في طريقهما.

لقد أَثَرْتُ عشَّ الدبابير عندما طلبت الإدلاء بشهادتي عن أنشطتي، وفي الوقت الذي قضيته أنتظر الرد على طلبي، كان موظفو الكونغرس يُعِدُّون مذكِّرات مثولي أمام المحكمة، وكانوا حريصين على صدور هذه المذكِّرات قبل اجتماع هيئة المحلفين في مدينة نيويورك.

كانـوا يريـدون إدانتـي بتهمـة (العمالة للعراق مـن دون ترخيص)، هذا أمـر مضحك، لقد أعدَّ البيت الأبيض ووزارة العدل خطة لإبعادي عن المشهد، وإسكاتي إلى الأبد؛ من أجل إخفاء الحقيقة.

لاحقًـا، قـد يتلقـى آندرو كارد إطراءً كبـيرًا لتعاونه مع هيئة المحلفـين بمانهاتن فيما يخص إعـداد مذكِّـرة الاتهـام [308]، لكنَّـه نسـي تفسـير معضلة صغيرة؛ هـي أنَّني كيف عملت سـنوات طويلة وسـيطًا سـريًّا بإشـراف وكالة الاسـتخبارات الأمريكية ووكالة الأمن الوطني، من المؤكد أنَّه لن يُنكر عدم معرفته بهذا الأمر؛ فهو يعرف تفاصيل محادثاتنا السرية جميعها بخصوص اسـتئناف عمليات التفتيش عن الأسـلحة، ويعرف نشـاطي في مكافحة الإرهاب الذي دام تسع سنين، وشمل كلًّا من: ليبيا، ولوكيربي، والعراق، وسوريا (حزب الله)، واليمن، وماليزيا.

من الواضح أنَّه نسي هذا كله عندما تحدث أمام هيئة المحلفين [309].

ربما كان سـبب ذلك (رهاب المسـرح)؛ فالتهمة كانت مسـرحيةً سياسيةً على أي حال. وفي الواقـع، فإنَّني أرسـلت إليه أحد عشـر تقريـرًا مرحليًّا عن العراق قبل الحـرب [310]، لكنَّ آندرو كارد نسـي أن يذكرهـا كلها أمام هيئة المحلفين، لقد تعمَّد إخفـاء معرفته بهويتي، والهدف من مراسـلاتنا التي كانت قانونيةً تمامًا، وفي الأحوال كلها، يبدو أنَّ آندرو كارد حلف يمينًا كاذبةً، ويتعيَّن محاكمته على عرقلة سير العدالة.

إنَّ الأمريكيـين العاديـين يمكن أن يحاكموا على الحنث باليمـين، لكنَّ بيان آندرو كارد أمام هيئة المحلفين اختفى تمامًا، فقد حاولت مع المحامين – طوال خمس سنوات– الاطلاع على هذا البيان، ولكن لم يُسمح لنا بذلك.

وفي الوقـت نفسـه، نفـى المدعـي العـام إدوارد أوكالاهان مـرارًا في المحكمة وأمـام القاضي مايكل موكاسـي، ثم القاضية لوريتا بريسـكا بعد ذلك؛ أن تكون شـهادة آندرو كارد أمام هيئة المحلفـين قد أثبتت أنَّني عميلة للاسـتخبارات الأمريكيـة [311]، وإذا كان هذا صحيحًا فإنَّه يعني أنَّ آندرو كارد كان كاذبًا.

لقد كانت غلطةً فظيعةً بالتأكيد، وتوجد علامة استفهام كبيرة على دقة دفاع أوكالاهان، واللافت في الأمر أنَّ (شميل)؛ عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي المسؤول عن التحقيق، ظل صامتًا في المحكمة، وهو يجلس إلى جانب أوكالاهان عندما قال ذلك.

لقد زادت تصريحات أوكالاهان من ألمي؛ لأنَّني كنت أعرف أنَّ مسؤولي البيت الأبيض كذبوا على هيئة المحلفين، فجاء المدعي العام في مقاطعة نيويورك الجنوبية لتوفير الحماية لهم؛ بمنع الوصول إلى الدليل المؤكد على جرائمهم.

وعلى كلٍّ، فإنَّ وزارة العدل حَمَتْ - عن عمد- مسؤولي البيت الأبيض الذين ارتكبوا جرائم بحق المواطنين العاديين، لم يقتصر الأمر على العراق فقط.

والأسوأ من ذلك هو أنَّ كبار مسؤولي وزارة العدل استفادوا مباشرةً من خداع الادعاء العام الأمريكي أيضًا. في ذلك الوقت كانت لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر توشك أن تنتهي من إعداد تقريرها [312] الذي ينتقد عدم كفاية الاستخبارات، وفشلها في توقع الهجمات، وانعدام التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والاستخبارات لإفشال اختطاف الطائرات.

تخيَّلوا لو أنَّني - في تلك اللحظة- كنت أمام المحكمة، ثم شهد شهود معروفون - بعد القسم- بمعرفتهم بتحذيراتي من الهجمات، ومطالبات فريقي بالتعاون بين الوكالات لمنع هذا الهجوم، لو حدث ذلك لكانت ركائز تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر قد انهارت [313]؛ لأنَّ تحذيراتي في شهر أغسطس عام 2001م تفضح سياسة الإنكار التي اتَّبعها مكتب النائب العام آشكروفت ومكتب مكافحة الإرهاب، ولكانت لجنة الحادي عشر من سبتمبر أُجبرت على الاعتراف بأنَّ استنتاجاتها كانت مُوجَّهةً سياسيًّا لإبعاد المسؤولية عن كبار المسؤولين الحكوميين، لو حدث هذا كله لمثل نهايةً مأساويةً لقادة الحزب الجمهوري.

وفي الأحوال كلها، فقد كان الكشف عن هذه الحقائق سيُؤثِّر في نتائج الانتخابات بالنسبة إلى جورج بوش الذي يخوض منافسة قوية مع جون كيري، ناهيك عن تأثيرها في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، لو حدث ذلك لطالب الناخبون المثقفون بأجوبة صريحة لأسئلتهم عن أداء الحزب الجمهوري فيما يتعلق بالأمن القومي، ولتعرَّض النائب العام للانتقاد؛ لتضليله

الكونغرس بخصوص فشل القيادة قبل الحادي عشر من سبتمبر؛ ما يزيد من المطالبة الشعبية المتعاظمة لطرد القيادات غير الكفؤة المتفشية في مختلف أنحاء البلاد؛ لذلك، وضع قادة الحزب الجمهوري خطة لحجب الحقائق، وإخفاء الجريمة.

لقد عملت الكثير من قيادات الحزب الجمهوري المتنفِّذة على إبقائي صامتة؛ حفاظًا على مصالحها الشخصية، وكانت إستراتيجيتها في احتواء الضرر ميكافيليةً بحيث فاقت سياسات إسكات المعارضين أيام ستالين ومعسكرات العمل.

ولكنَّني في ذروة تخيلاتي المجنونة، لم أكن أتصور أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يُدبِّر لي هذه المكيدة، ربما لأنَّني لم أكن يومئذٍ أعاني جنون الارتياب.

بدأ ذلك صباح يوم الحادي عشر من شهر مارس عام 2004م، بعد نحو شهر من اتصالي الهاتفي بمكتب السيناتور ماكين والسيناتور لوت. يومها، استيقظت على طرق عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي على باب بيتي في مدينة تاكوما بارك بولاية ميريلاند [314].

وقد صدمت أكثر عندما رأيتهم يحملون الأصفاد ومذكِّرة اعتقال، لقد جاؤوا ليأخذوني!

بعد خوسيه باديلا*، أصبحت الآن المواطنة الأمريكية الأصلية التي تكتشف الطبيعة الزلقة الغادرة لقانون الباتريوت الأمريكي.

لقد وصفتني لائحة الاتهام بأنَّني (عميلة عراقية غير مرخصة)، و(متآمرة مع جهاز الاستخبارات العراقية) لأهداف غير معلومة [315]. لقد جعلني هذا الاتهام في وضع قانوني قريب من عدو غير مقاتل، وهذا اتهام مخيف بالنسبة إلى ناشطة سلام. لقد استُخدم قانون الباتريوت، الذي أقره الكونغرس على عجل في أثناء الهستيريا التي أعقبت هجمات الحادي

* مواطن أمريكي اعتنق الإسلام، وسمى نفسه عبد الله المهاجر، اعتُقل في شهر مايو عام 2002م بتهمة التآمر لإعداد (قنبلة قذرة)، ثم وُضِع في معتقل عسكري، وتعرَّض لتعذيب شديد لانتزاع اعترافاته، واضطرت إدارة الرئيس بوش إلى نقله إلى سجن مدني إثر حملة احتجاجات من منظمات حقوق الإنسان. وقد أسقطت المحكمة عنه تهمة (القنبلة القذرة)، واتهمته بمساعدة الإرهاب، وحُكِم عليه عام 2008م بالسجن مدَّة (17) عامًا و (4) أشهر، ثم حُكِم عليه في الرابع عشر من شهر سبتمبر عام 2014م مرَّةً أخرى بالسجن مدَّة (21) عامًا. (المترجم).

عشر من سبتمبر، أول مرَّة لمعاقبة مواطنة أمريكية قضت حياتها في مقاومة الإرهاب أو الحرب، وأعطت تحذيرات مسبقة دقيقة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وضمنت تعاونًا عربيًّا مع التحقيق في الهجمات.

بدايةً، أود الإشارة إلى أنَّ المراجعة السريعة قد تُظهر أنَّ قانون الباتريوت يتناقض مع أهدافه، إلا أنَّ الدراسة المتأنية تُظهر أنَّ محاكمة المتهمين السياسيين مثلي هي الهدف الرئيس لهذا القانون، الذي يُوفِّر الإطار القانوني لمنع الأفراد من مساءلة الحكومة.

إنَّه يساوي بين الإرهاب والعصيان المدني ضد سياسات الحكومة، وكلاهما يقع ضمن فئة التحريض على الفتنة، وباستخدام هذا النوع من المنطق، فإنَّ قانون الباتريوت يُطبِّق - في سحق المعارضة السياسية- الأدوات نفسها التي قصد بها الكونغرس القضاء على الخلايا الإرهابية، هذه هي النهاية المنطقية، أليس كذلك؟

إنَّ التفكير الحرَّ يُفضي إلى انتقاد سياسة الحكومة، ولكن يتعيَّن - تبعًا لهذا القانون- التعامل مع الانتقاد بوصفه تهديدًا لمنظومة الدولة، يستوجب القضاء عليه عند الضرورة لحماية النخبة.

باختصار، فإنَّ قانون الباتريوت يُمهِّد الطريق لفتح معسكرات الاعتقال، ولكنَّ معظم الأمريكيين لا يدركون - حتى الآن- أنَّه يُرسِّخ إطار الفاشية القانوني، ويُمثِّل بدايةً لكل أنواع الاضطهاد والدكتاتورية في الولايات المتحدة.

ولهذا، فإنَّ قضيتي تُبيِّن مدى (الخيرية) التي يمكن أن تُحقِّقها هذه الدكتاتورية. ومثلما كانت (أليس) تكتشف الأشياء المدهشة في (بلاد العجائب)، وجدت نفسي أهيم في (العالم الجديد الشجاع) في وزارة العدل، مع ما في هذا العالم من شبهٍ برؤية دوس هكسلي وفرانز كافكا.

اكتشفت أنَّ قانون الباتريوت قد وضع الأدوات الكفيلة بإسكات المعارضين؛ ما يجعله وسيلة بيد الحكومة لممارسة عمليات التستر. إنَّ هذا الكابوس القانوني الذي عانيت ويلاته يكشف عددًا من الأسباب التي تبرر إلغاء هذا القانون فورًا من أجل حماية وطننا وحرياتنا.

لكنَّني لم أكن أدرك ذلك بعدُ في صباح اليوم الذي اعتُقلت فيه، وها أنا ذا أقبع في قفص الحجز في محكمة فيدرالية في بالتيمور أراجع التهمة المُوجَّهة إليَّ، كانت مساحة القفص (3,5 × 3,5) قدم، وهي مساحة تتسع لمكتب ثُبِّت بالأرض، وطاولة صغيرة. عندما قرأت صحيفة الاتهام أول مرَّة شعرت بغضب شديد، حتى إنَّني أخذت أُفكِّر في تحطيم قضبان القفص.

لقد وُجِّهت إليَّ رسميًّا تهمة (عميلة غير مرخصة)، بدعوى تسليم رسائل معارضة للحرب إلى ابن عمي آندرو كارد، ممارسةً حرية التعبير في نطاق عائلتي.

ولكن، ما الذي كان في الرسالة وجعل دم آندرو يغلي؟ لقد تَبيَّن أنَّه درس استشراف؛ إذ أعطيت آندرو درسًا بسيطًا في التاريخ، قلت فيه إنَّ الولايات المتحدة ظلت تقصف العراق بالقنابل (13) سنةً مستمرةً، وإنَّ سفك الدماء هذا، إضافةً إلى المعاناة التي لا تطاق بسبب العقوبات، أوجد كراهية عميقة للولايات المتحدة، أما إذا نشبت الحرب فقد يقبض العراقيون على مَن كان سبب شقائهم، وسيكون انتقامهم طاغيًا، وسوف يتوافد الآلاف من الجهاديين لقتال الجنود الأمريكيين [316].

وهكذا، فقد تَبيَّن أنَّ جرائمي ضد الدولة هي دقتي المتناهية؛ توقع فشل الاحتلال بوضوح تام، لم يكن في الرسالة أي تهديد أو عدوانية، وقد ختمت الرسالة بالقول: «أتوسَّل إليك أن تؤيد السلام».

كل هذا لا معنى له في نظر قانون الباتريوت، فقد كانت معارضة الحرب بالنسبة إليهم خيانةً من الدرجة الأُولى؛ ما جعلني (عدوًّا للدولة).

لو كان ميكافيلي حيًّا لشعر باعتزاز كبير، لقد سمح اتهامي للجمهوريين باللعب في الاتجاهين معًا؛ فقد وُجِّهت إليَّ التهمة لأنَّني قلت لهم الحقيقة عن العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ثم إذا تخلصوا مني قانونيًّا، وأخرجوني من المشهد، فإنَّ أعضاء الكونغرس سيخرجون لاتهام العملاء السريين مثلي بأنَّهم لم يُحرِّكوا ساكنًا لتصحيح الأخطاء الواردة في نقاشات الكونغرس قبل الحرب، وهكذا انخدع الكونغرس بصمتنا، وألقى بنفسه من فوق الجرف، وهذه طريقة ذكية للتخلص من عبء المسؤولية، أليس كذلك؟

يوجد أمر شرير آخر مخفي في التهمة؛ لقد سلَّمت رسالة الخيانة حقيقةً إلى شخصين: آندرو كارد، ووزير الخارجية كولين باول الذي يسكن بجوار مسؤولي في وكالة الاستخبارات الأمريكية الدكتور فيوز [317].

لم يُسمح لي قط، في عالم قانون الباتريوت الغامض، بمعرفة أي الرَّجلين – آندرو كارد، أم كولين باول– رفع الدعوى ضدي، وبحسب قانون الباتريوت، فإنَّ الرَّجلين– نظرًا إلى سُلْطتهما ومكانتهما الاجتماعية– يتمتعان بحقوق إضافية أكثر مني، مثل عدم كشف هوية المدَّعي عليَّ، لقد كان بإمكانهما أن يكذبا، ويبقيا في أمان، أما أنا فأتعرَّض للعقوبة، مع أنَّني طالبت بحقي في مواجهتهما بالمحكمة.

إنَّ مثل هذه الاعتبارات التي تراعي المنصب السياسي الرفيع للمدعي، تشبه – إلى حدٍّ كبير– القانون السائد في الصين أو الاتحاد السوفيتي سابقًا، هذه هي امتيازات الطغاة وأعوانهم، وهذا ما يحظره دستور الولايات المتحدة.

لكنَّ نظامنا القضائي أثبت – مع ذلك– أنَّ الوزير باول هو الذي سلَّم نسخ رسائل آندرو كارد إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ فقد تلقى المحامون المدافعون عني نسخًا من المغلَّف، وعليه عنوان باول، وملاحظات بخط يدي [318]، وهكذا عرفنا أنَّ باول شارك في حملة (القبض على الساحرات) التي أدَّت إلى اتهامي، مع أنَّه لم يُسمح لفريق الدفاع عني بالاطلاع على إفادته لمكتب التحقيقات الفيدرالي، أو لهيئة المحلفين، والأسوأ من ذلك أنَّه لم يُسمح لفريق الدفاع – طوال خمس سنوات– بالاطلاع على بيانات هيئة المحلفين، أو مقابلات الشهود التي أجراها مكتب التحقيقات.

وكان علينا – تبعًا لقانون الباتريوت– أن نُسلِّم بكل ما تقوله وزارة العدل، أما هيئة المحلفين فكانت أكثر قذارةً من كل هؤلاء؛ إذ كانت أشبه بالمحاكم الملكية في القرن الخامس عشر، وكانت جلساتها سريةً، ومن غير شهود.

لقد انحصرت الأدلة التي تدعم براءتي في الوثائق التي أُخذت من جهاز الحاسوب الخاص بي، ونصوص المكالمات الهاتفية ورسائل الفاكس التي اعترضها مكتب التحقيقات. والطريف

في الأمـر أنَّ مـا قـام به المكتب كان كنزًا لفريق الدفاع؛ فقد شـمل (28) ألـف مكالمة هاتفية، و (8) آلاف رسالة إلكترونية، ومئات رسائل الفاكس، وكلها كانت مختومةً بالتاريخ والوقت [319].

لقد توافرت لنا الكثير من الأدلة لفضح كذب الجمهوريين في الكونغرس، ولكنَّنا لم نحصل علـى بيـان واحـد من هيئة المحلفـين، أو أي مقابلـة مع الشـهود المفترضين، يمكن أن يُسـهم في الدفاع عني.

وبالرغـم مـن هـذه العراقيل كلها، فـإنَّ الدفاع عني لم يكن مشـكلةً بالنسـبة إلى المحامين؛ فقد كان سـهلًا تحديد هويتي اسـتنادًا إلى عملي في قضية لوكيربي مع الدكتور فيوز، وهذا ما يدحض إنكار آندرو كارد معرفته بعملي مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، وحتى لو كان المدعي العـام محقًّا بالقول إنَّ آندرو كارد أدلى بشـهادة كاذبة أحدثـت ارتباكًا مؤقتًا بخصوص طبيعة عملـي، وحتـى لو أنَّ مكتـب التحقيقات الفيدرالي فشـل في معرفة علاقاتي بالاسـتخبارات قبل اعتقـالي؛ فقـد كان بإمكانهما معرفة ذلك لاحقًا وبسـرعة، كان بإمكان المكتـب أن يَتبيَّن خطأه مباشرةً بعد التحقيق مع هوفين والدكتور فيوز.

ولـو أنَّهمـا أدليا بشـهادة كاذبة لكنـت طالبت بمحاكمتهما بتهمة عرقلة سـير العدالة؛ ذلك أنَّ للمواطن الأمريكي الحق في حمايته من التهم الباطلة وشهادة الزور، تمامًا مثل الأمريكيين الأقوياء والمتنفذين.

ومـا يُعزينـي هو أنَّ هوفـين والدكتور فيوز نفيا المشـاركة في الحملة التي اسـتهدفتني، وقالا إنَّهما علما عن اعتقالي من محطات التلفزة، وقالا إنَّ اعتقالي لم يكن عملًا حكيمًا.

ومـا قـالاه يعنـي أنَّ مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي لم يلتزم بالإجـراءات المتبعـة في مجتمع الاسـتخبارات، التـي تقضـي بضرورة استشـارة المسـؤولين المباشـرين عـن العميل أو الوسـيط السـري قبل اعتقاله، وهذه أمور تتعلق بقانونية عمل الوسـيط، وبما سـيحدث بعد كشـف هويته ومهمته.

ولكـن، يبـدو أنَّ البيـت الأبيض ووزارة العدل كانا يريدان إسـكاتي بأي طريقـة، حتى إنَّهما تجاهلا الإجراءات الاحترازية المرعية في وكالات الاستخبارات.

ولم يكن مكتب التحقيقات الفيدرالي يعرف قبل اعتقالي أنَّ هوفين والدكتور فيوز قد اتخذا قرارًا في بداية علاقتنا يتمثل في حمايتي من أي ملاحقة قانونية.

ولما كنت سأعمل في مجال مكافحة الإرهاب، وأتصل مباشرةً بحكومات (مارقة) في طرابلس وبغداد، فقد قرر هذان المسؤولان منعي من توقيع أي اتفاقيات عدم إفشاء؛ ولذلك، لم أُوقِّع أي اتفاقية من هذا النوع طوال تسع سنوات، وكان يمكنني إفشاء أي شيء أمام المحكمة.

عندما بدأت الاتصال بالليبيين عام 1995م، كانت وزارة العدل تلاحق أي شخص يُشكِّك في الرواية الرسمية التي تتهم ليبيا بتفجير طائرة (البان آم 103) فوق مدينة لوكيربي، مثلما كان فريقنا ينوي فعله، وقد سُجن ليستر كولمان [320]؛ عقابًا له على كتابه (طريق الأخطبوط) الذي فضح فيه دور تهريب الهيروين في تفجير لوكيربي، وفي ذلك قال الدكتور جيم سواير؛ المتحدث باسم عائلات ضحايا لوكيربي: «إنَّ سوء المعاملة التي تعرَّض لها كولمان على أيدي السلطات الأمريكية، يدل على أسلوب اضطهاد الأشخاص الذين يُشكِّكون في الرواية الرسمية التي تزعم أنَّ ليبيا هي المسؤولة الوحيدة عن التفجير» [321].

وجَّهت الوزارة أيضًا التهمة إلى فاتس كانستراروا؛ مدير العمليات السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومدير برامج الاستخبارات في مجلس الأمن القومي [322]؛ عقابًا له على تشكيكه بالرواية الرسمية، ثم أُخلي سبيله بعد ذلك.

وفي الحقيقة، فإنَّ هذا الصراع حمل معه أخطارًا عدَّةً؛ فلما كان فريقنا جزءًا من المجموعة نفسها التي عارضت التستر في قضية لوكيربي، فقد اتفقنا - من أجل حمايتي قانونيًّا- على احتفاظي بحقي في الإفشاء الكامل، وفي الأوقات جميعها.

ربما كان هذا القرار هو الذي أنقذ حياتي، وربما لم يكن باستطاعة مكتب التحقيقات ملاحقتي لو أنَّه علم بوجود مثل هذا الاتفاق؛ لذلك فإنَّ جهلهم بوجوده يُؤكِّد ما قاله هوفين والدكتور فيوز من أنَّهما لم يُستشارا قبل اعتقالي، ولو أنَّ أحدًا طلب رأيهما لخيَّبا أمله بسرعة؛ لأنَّه إذا كان هدف اعتقالي هو إسكاتي، فإنَّ أسوأ شيء يمكن أن يفعلوه هو زَجي في قاعة المحكمة بمذكِّرة إحضار.

وهذا يُفسِّر سبب عدم مفارقة الابتسامة وجهي – بعد انتهاء صدمة اعتقالي– بقية اليوم، وأنا أنتظر جلسة طلب الإفراج عني بكفالة، لقد أعطوني فرصة ذهبية لأهزمهم جميعًا.

مع نهاية اليوم، لم يكن عندي أدنى شك في أنَّ آندرو كارد أدرك ذلك أيضًا؛ فقد وقع البيت الأبيض في خطأ جسيم، وأعمت الرغبة في الانتقام مسؤوليه عن رؤية الخطوة اللاحقة؛ وهي محاكمتي التي سأقول فيها كل شيء أمام عدسة آلة تصوير المحكمة.

وربما هذا ما جعل المدعي العام إدوارد أوكالاهان يُصِر طوال مدَّة اتهامي [323] على أنَّ تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي يدعم أقوالي [324].

لقد عرفنا الآن ما قاله الشهود لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لأنَّهم كرَّروا ما قالوه أمام فريق الدفاع (بريان شاوغينزي، وتيد ليندار)، وأكدوا روايتي تمامًا، وعرفنا أيضًا أنَّ أوكالاهان مذنب لتلاعبه في إجراءات التقاضي، وحجب الأدلة المُبرِّئة، عندما وقف في المحكمة، ويده اليمنى على قلبه، نافيًا تأكيد علاقتي بهوفين والدكتور فيوز [325] [326]. لقد أدلى أوكالاهان بشهادة زور أمام القاضي موكاسي الذي حل مكان ألبرتو غونزاليس.

والمخيف في الأمر هو أنَّ قانون الباتريوت يجيز مثل هذه السلوكات استنادًا إلى بنوده الاستبدادية الخاصة بـِ(الدليل السري).

لو عاد الحكام المستبدون إلى الحياة لأشادوا بهذا القانون، ولرقص ستالين ورفاقه في المعسكر الشيوعي السابق، وقادة الصين وميانمار طربًا؛ فالطغاة يحبُّون هذا النوع من القوانين؛ لأنَّها مُعَدَّة أصلًا لقمع معارضي الحكومات، ومَن يقولون الحقائق لكشف فسادها.

والواقع أنَّ ستالين قد يكتشف أنَّ هذا القانون المُكوَّن من (7000) صفحة قد انتحل معظم نصوص القانون الجنائي السوفيتي لعام 1926م، الذي أفضى إلى إنشاء استخبارات الكي جي بي، ومعسكرات الأعمال الشاقة في سيبيريا.

وكما قال لافرينتي بيريا؛ رئيس الشرطة السرية في عهد ستالين: «أرني الرَّجل، وسأكشف لك الجريمة».

وكان تيم وو قد نشر مقالة في موقع سليت عام 2007م، عنوانها (خرق القانون)، وذلك بعد إعلان الإدارة الأمريكية نيَّتها تطبيق قانون الهجرة، وفيها قدَّم وو أدلة بشعة على الممارسات المتشابهة للمدعين العامين، خاصةً أولئك الذين كانوا يتولون قضيتي.

في مكتب المدعي العام في المقاطعة الجنوبية لمدينة نيويورك، اعتاد الموظفون ممارسة لعبة هزلية؛ كان المدعون العامون يتحلقون حول طاولة، ثم يختار أحدهم اسم أحد المشاهير عشوائيًّا، مثل الأم تيريزا أو جون لينون، ثم يطلب إلى أحد صغار المدعينَ العامينَ التفكير في جريمة لاتهام هذه الشخصية بها، لم تكن هذه الجرائم تتعلق بالاغتصاب، أو القتل، أو الجرائم الأخرى الشبيهة بتلك التي قد تشاهدها في المسلسل الدرامي (قانون ونظام)، وإنَّما نوع آخر غير معروف يزخر به القانون الجنائي الأمريكي، مثل (شهادة الزور، واعتراض البريد، ونداء استغاثة كاذب في أعالي البحار). (كلها جنايات حكمها خمس سنوات).

تكمن المهارة في العثور على جنايات تناسب الشخصية المختارة، وتنتهي بها إلى السجن.

إذا فكَّرت في هذه اللعبة ستجدني أحد ضحايا هذه اللعبة المروّعة، فإذا أبعد عميل وكالة الاستخبارات الأمريكية الرئيس المكلف بالعراق عن الطريق، فعندها يترك الحبل على الغارب للكونغرس والبيت الأبيض لإعادة كتابة التقارير المتعلقة بالعراق والحادي عشر من سبتمبر، كما يحلو لهما، يمكن للمسؤولين - مثلًا - أن يبالغوا في الحديث عن أدائهم بخصوص الأمن القومي.

وهذا ما فعلوه تحديدًا، وقد أدركت وأنا في قفص الحجز أنَّ التهمة كانت حبلى بالانتقام، إن لم أقل العمل الإجرامي، فقد وُصفت المطالبة بتطبيق القانون الدولي لحماية الديمقراطية ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، بأنَّها - بحسب قانون الباتريوت- (تنظيم مقاومة ضد القوات الأمريكية)، ومن الواضح الآن أنَّ جعل الولايات المتحدة تتحمَّل مسؤولية أعمالها، وتطبيق اتفاقات جنيف على الجنود الأمريكيين، أصبح جريمةً في ظل هذا القانون.

وهذه التهمة تزيدني فخرًا؛ لأنَّها تفضح سخافة عهد الجمهوريين في تجييش العالم لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وآسيا، وفي الوقت نفسه، تُجرِّم مَن يدعو إلى الديمقراطية داخل الولايات المتحدة.

ولهذا واستنادًا إلى قانون (الإنهاء مع التحامل الشديد)، فقد اغتنمت بعض الأطراف في الاستخبارات (وليس جميعها) الفرصة لمعاقبتي؛ لأنَّني لم أوافق على الرواية الرسمية لاتهام ليبيا في قضية لوكيربي، لكنَّ هذا أعطاني سلاحًا أدافع به عن نفسي؛ إذ لديَّ شهود لا يكذبون، في حين كانت إفادات شهودهم كاذبةً. اجتاحني شعور بالأمان، فإذا كانت التهمة زاخرةً بالانتقام فقد كانت أيضًا مليئةً باليأس.

هدأت أعصابي بعد قراءة التهمة؛ وسواء كانت بدوافع سياسية أو لا، فسرعان ما أدركت أنَّ أي مُدَّعٍ عامٍّ لا يمكن أن يخاطر برفع هذه القضية إلى المحكمة؛ إذ لا يوجد في التهمة أي شيء يمكن أن يرتقي إلى مستوى جنحة، أو إلى مستوى جريمة أقل خطورة، تستحق كشف ضخامة كذب قيادات الكونغرس، وكل ذلك الطنين الإعلامي بشأن تفوّق قيادة الحزب الجمهوري في قضايا الأمن القومي.

إذا قدَّموني إلى المحاكمة، فإنَّ ادعاءاتهم جميعها ستنهار في الدقائق الأُولى من شهادتي، لقد بدا لي رد فعلي منطقيًّا ومعقولًا، ولكنَّنا - في الحقيقة- كنا في بداية منزلقات قانون الباتريوت، وهذه المهزلة القانونية التي لن يكون فيها أي شيء عقلاني، أو منطقي، أو دستوري.

بعد أربع سنوات في هذة المأساة، يمكن لهذة القضية القانونية أن تكون عنوانًا رئيس في مواقع التواصل الاجتماعي [327] welcomebacktopottersville.com.

التهم السرية، أو الدليل السري

ألقت قضيتي ضوءًا ساطعًا على كيفية تدمير قانون الباتريوت الحريات الأساسية في قاعة المحكمة، في تجاهل صارخ للدستور الأمريكي.

كانت المداولات في قاعة المحكمة مشتتة بين (الدليل السري) و(الشهاد السرية)، وبذلك فقدت حقي في مواجهة مَن اتهموني في محاكمة علنية.

والأخطر من هذا كله أنَّ لائحة الاتهام تضمَّنت اتهامين سريين يُوضِّحان الخطر الحقيقي لقانون الباتريوت، وقد أعطوني وأعطوا المحامي تاريخ حدوث هاتين المخالفتين المزعومتين؛

إحداهما في الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1999م؛ أي قبل خمس سنوات من اتهامي، والأخرى في شهر أكتوبر عام 2001م تقريبًا» [328].

ما عدا ذلك، لم يُسمح لنا بمعرفة ما تضمَّنته أنشطتي، وأي القوانين التي خالفتها، ولم تكن وزارة العدل ملزمةً بوصف جرائمي المزعومة، ولو حتى بلغة عامة.

(فمثلًا، يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر، دخلت المتهمة متجرًا وسلبته مستخدمةً مسدسًا، إنَّ هذا العمل يُعَد سطوًا مسلحًا).

لم تقل الوزارة شيئًا كهذا، بل طبَّقت قانون الباتريوت للقول بأنَّ عملًا غير محدد حدث يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1999م؛ ما شكَّل مخالفةً لقانون ما، هذا كل ما كان علينا معرفته.

سارعت وزارة العدل أيضًا إلى إبلاغ المحكمة بأنَّ إدانة المتهمة في أي من هذه التهم السرية يوجب عقوبة السجن مدَّة خمس سنوات في سجن حكومي.

وكما لو كان هذا العبث لا يكفي، فقد اعتمد قانون الباتريوت على الدليل السري لتبرير هذه التهم السرية، وهذا يعني أنَّ للادعاء العام الحق في الطلب إلى هيئة المحلفين إدانتي بالتهم السرية من دون إبراز دليل من أي نوع على وقوع المخالفة المزعومة، أو حتى توضيح لماذا كانت هذه المخالفة من نوع السلوك الإجرامي الذي يستحق مُقترِفُه السجن خمس سنوات، وهكذا فإنَّ قانون الباتريوت يطلب إلى هيئة المحلفين قبول هذه التهم عن طيب خاطر؛ لأنَّ الادعاء العام يقول ذلك.

وإذا أمر القاضي بذلك فعلى هيئة المحلفين تجاهل غياب الدليل في المداولات؛ إذ يمكنه - بكل بساطة- أن يقول لهيئة المحلفين إنَّ وزارة العدل ترى أنَّ الدليل يكفي لإثبات عناصر الجريمة، وإنَّ الأسباب تكفي لإدانة المتهم [329]، أنا لا أختلق ذلك؛ لأنَّ هذا هو الواقع.

يضاف إلى ذلك أنَّ الدليل الذي قد يُبرِّئني من التهم يمكن أن يُصنَّف ضمن فئة سري، ولا يجوز الاطلاع عليه، أو حتى معرفة أنَّه موجود، لم يبقَ أمامنا سوى معرفة إن كانت المحكمة

ستسمح لنا بتقديم معلومات حسّاسة لهيئة المحلفين؛ إذا حصلنا عليها بجهدنا الخاص، أما الدليل الذي استولوا عليه من بيتي فقد جرى التعتيم عليه.

فمثلًا، صَنَّفت وزارة العدل مكالمة مُطوَّلة أجريتها مع منظمة (متحدون من أجل السلام والعدالة) في سان فرانسيسكو، ضمن بند سري [330]، بالرغم من أنَّها إحدى المنظمات الأمريكية الكبرى المناهضة للحرب. وما يبعث على الشك هو أنَّ مكالماتي مع الصحفيين في محطة فوكس نيوز في واشنطن صُنِّفت أيضًا على أنَّها سرية، ولم يُسمح لأحد بالاطلاع عليها، والسؤال الخطير هو: لماذا؟

لقد صُنِّفت الشهادات أمام هيئة المحلفين على أنَّها سرية؛ لأنَّها تتعلق بمسؤولين حكوميين، وقد منعتني وزارة العدل من الاطلاع عليها، بالرغم من أنَّها كانت ستُثبِت أقوالي بالعمل لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية، وتُسقِط التهم المُوجَّهة إليَّ. لقد مُنعت من استلامها أو استخدامها؛ لأنَّها كانت ستُبرّئني. ولتضييق الخناق عليَّ؛ فقد سمح قانون الباتريوت للمدعي العام بتقديم الوثائق في جلسة سرية، لاطلاع القاضي فقط، ولم يُسمح للمحامي باستلام نسخ منها لتفنيدها، ولم تكن وزارة العدل ملزمةً بالإقرار أنَّ تقديم الوثائق في جلسة سرية قد حدث أصلًا [331].

وتأسيسًا على ذلك، فإذا كان كبار السياسيين، مثل آندرو كارد وكولين باول، قد كذبوا على هيئة المحلفين؛ للتستر على معرفة الحكومة بالمعلومات الاستخباراتية الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، أو مرحلة ما قبل الحرب على العراق؛ فإنَّ قانون الباتريوت يضم في جعبته مخزونًا وافرًا من الأسلحة القانونية لمنع الكشف عن هويتهم [332].

هذا يعني أنَّ مَن هم في السُّلطة يفوزون، ومَن هم خارجها يذهبون إلى السجن، هذا هو قانون الباتريوت، وهذه هي الطريقة الأمريكية الجديدة.

يجب هنا تأكيد هذا الأمر؛ فبالرغم من إفادات الشهود، أو الأدلة التي كانت ستُبطِل التهم المُوجَّهة إليَّ، وتنقذني من سنوات السجن، فإنَّه لم يُسمح لي وللمحامي حتى بمعرفة وجودها، أو دراستها، أو استلام نسخ منها، ولم يُسمح للمحامي أيضًا بمناقشة مصداقيتها أمام هيئة المحلفين، وهذا ما يحدث لي تحديدًا [333].

وبناءً على ذلك، فقد تحولت المداولات في نهاية المحاكمة إلى مشهد مرعب.

كيف تعمل قوانين السرية؟

يدَّعي القانون ضمن فئة (سرية الدليل) أنَّه يضع الضمانات، مراعيًا مستويين من السرية [334].

وبموجب الفئة الرئيسة للسرية فإنَّ المحامي والمتهم يُمنعان من رؤية الدليل، وفي الجزء الفرعي الثاني، فقد يلتمس المحامي من الحكومة رفع السرية من أجل دراسة بعض أجزاء الدليل السري، ويقتصر الأمر فقط على ذلك الجزء الذي يختار المدعي العام الكشف عنه، وتستغرق عملية رفع السرية عن الدليل مدَّةً تتراوح من ستة أشهر إلى سنة، يحدث هذا في حين يظل المتهمون قابعين في السجن بانتظار المحاكمة (في معظم قضايا الأمن القومي تُمنَع الكفالة عن المتهمين. ولأنَّ القضية تتعلق بقانون الباتريوت؛ فإنَّ معظم المتهمين الذكور يوضعون في الحجز الانفرادي إلى حين محاكمتهم، لقد تعلمت ذلك بأصعب الطرق، وحاربت بأسناني وأظافري حتى لا أحشر في الحفرة).

ولا حاجة إلى القول إنَّ طلب رفع السرية يستغرق وقتًا طويلًا لدراسة الدليل، وإعداد الرد، ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد؛ لأنَّ النجاح في رفع السرية يعتمد على طبيعة عمل المحامين؛ فالذين يعملون مع اتحاد الحريات المدنية الأمريكية أو مركز الحقوق الدستورية، قد ينجحون في عدد قليل من قضايا رفع السرية؛ لذلك فإنَّ أحد المحامين قد ينجح في الوصول إلى الدليل السري أكثر من غيره [335]، ولكنَّ المتهم لن يعرف ذلك عند اختيار المحامي، وإنَّما بعد الانتهاء من المراجعة الأمنية، عندئذٍ يكون الوقت قد فات لتغييره؛ لأنَّ موعد المحاكمة يكون قد اقترب.

أما بالنسبة إليَّ – طوال خمس سنوات– فقد تولى قضيتي اثنان من المحامين يتمتعان بخبرة مختلفة في رفع السرية الأمنية، لم تكن لدى المحامي الأول (سام تالكين) أي خبرة في قضايا من هذا النوع، أما المحامي الثاني البارز برايان شوغنيزي فقد سبق له أن عمل في منصب كبير المدعينَ العامينَ مع القاضي جون سيريكا في واشنطن، وكان يتولى القضايا المحلية والعالمية المهمة المتعلقة بالأمن الوطني والاستخبارات الأمريكية.

ومع ذلك، لم يستطع هذان المحاميان ألبتة معرفة ما تشتمل عليه هذه الاتهامات السرية، أو الاطلاع على الدليل السري.

خلاصة القول أنَّ ضمانات نجاح المحامي في رفع السرية الأمنية عن التهم والدليل لا معنى لها، وأنَّها مجرد إجراءات شكلية، وحتى بعد منح الإذن برفع السرية الأمنية، فإنَّه لا يُسمح للمحامي بالاطلاع على المضمون الكامل للدليل السري، بل إنَّ الأمر يظل بيد وزارة العدل لتحديد ما يستحق الكشف عنه [336]. وبذلك، فإنَّ محامي الدفاع لا يملك وسيلةً للطعن في التصنيف الأمني؛ لأنَّه لا يعرف أصلًا طبيعة الأدلة المزعومة.

هل ترون مقدار الصعوبة؟

هنا يكمن جوهر المشكلة؛ فبصرف النظر عن مستويات النجاح في الوصول إلى الدليل، فإنَّه يُحظر على المحامي الكشف عن طبيعة الدليل السري للمتهم بأي صورة كانت، فهذا الدليل هو لمعرفة المحامي واطلاعه فقط، ولا يمكن للمتهم رؤيته أو معرفته، ولذلك لا يستطيع إعداد رد عليه [337].

أما المحامي الذي ينتهك قانون الباتريوت بإفشاء طبيعة التهم السرية أو الدليل السري، فقد يواجه عقوبات من المحكمة، أو يُحرَم من ممارسة مهنة المحاماة، أو ربما يُقدَّم إلى المحاكمة.

وهكذا، فإنَّ المحامي – بحسب قانون الباتريوت– قد يغامر بدخول السجن، أو فقدان حق ممارسة المحاماة؛ إذا أبلغ المتهم بطبيعة الدليل السري، ولو حتى بعبارة غير مباشرة، بهدف إعداد رد على الاتهامات، وفي هذا ظلم واضح؛ لذلك ليس مستغربًا أنَّ معظم المحامين يخشون انتهاك هذه القاعدة؛ لأنَّهم يغامرون بخسارة كل شيء.

وعليه، فإنَّ قانون الباتريوت يُقيِّد قدرة المتهم على إعداد إستراتيجية للطعن في الاتهامات، وهذا يُؤثِّر في نتائج المداولات بصورة كبيرة.

وباختصار، فإنَّ هذا القانون يجعل المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه، وهذا أمر مهم؛ لأنَّه لا علاقة لهذا بكفاية المتهم في الحياة اليومية، أو فهمه إجراءات المحاكمة؛ فالكفالة

القانونية تتعلق تحديدًا بقدرته على مساعدة المحامي لإعداد مذكِّرة الدفاع، وهذا -صراحةً- أمر مستحيل من دون معرفة الاتهامات، أو رؤية الدليل الذي قد يُثبِت القضية أو يُبطِلها، وهذا يجعل المؤامرة تزداد تعقيدًا.

تخمينات الاتهامات السرية

من المؤكد أنَّ الشعب الأمريكي يتوقع أن تحصر وزارة العدل الدليل السري والاتهامات السرية في الأمور المتعلقة بأقصى حالات الأمن القومي، والواقع أنَّ مثل هذه القضايا القانونية يجب أن تحظى باهتمام خاص، فهل أنتم مستعدون للتضحية بحرياتكم من أجل ذلك؟ ولكن، دعوني أولًا أُوضِّح لكم الأمر.

طوال خمس سنوات لم يستطع الفريق الموكَّل بالدفاع عني عمل شيء سوى تخمين حقيقة هذه الاتهامات، ولكنَّنا في الأحوال كلها، نستطيع تحديد أنشطتي في المرحلة الزمنية التي تدور حولها هذه الاتهامات، وفيما يتعلق بما حدث يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر، فقد اعتقدنا أنَّني اتُّهمت لمنعي الحكومة العراقية من دفع تبرعات مالية لحملة جورج بوش الانتخابية عام 2000م.

هذا صحيح؛ فبناءً على توجيهات عاجلة من المسؤولين عني، طلبت إلى العراق أن لا يدفع عن طريقي - على الأقل- تبرعات غير قانونية لحملة بوش.

هذا مضحك، أليس كذلك؟ لقد كان صدام حسين مهتمًّا بتجديد صداقته القديمة مع عائلة بوش، وقد حثني الدبلوماسيون العراقيون على تقديم المساعدة، وهذا ما أبلغته مباشرةً إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة استخبارات الدفاع في شهر أكتوبر من عام 1999م، وهو ما جعل مكتب التحقيقات الفيدرالي يعرف التاريخ الحقيقي للطلب العراقي.

من جانبه، هدد مسؤولي من وكالة استخبارات الدفاع بول هوفين أنَّه سوف يُدمِّر بغداد بنفسه إذا فشلت في منعهم من دفع التبرعات المالية؛ لأنَّ ذلك سيسبب إحراجًا للجمهوريين من مختلف مستويات الحكومة، ولهذا السبب وحده، فقد أُمِرت أن أعمل كل ما بوسعي لوقف المسعى العراقي، وبصورة خاصة، فقد نقلت تفاصيل أنشطتي إلى آندرو كارد في رسالتين:

الأُولى بتاريخ الأول من شهر مارس عام 2001م، والثانية يوم الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م [338].

وهكذا، فأنا الذي حذَّرت البيت الأبيض من هذه المشكلة، وقد خمَّن محامو الدفاع أنَّ قادة الحزب الجمهوري، ربما خافوا أن يكون صدام حسين قد نجح في محاولته عن طريق قناة أخرى، ولم يريدوا أن يأتي أحد ليدقق سجلات الحملة الانتخابية، فيكشف حقيقة هذه الأموال غير القانونية.

وإذا كان التخمين صحيحًا فهذا يُوضِّح كيف يمكن إساءة استعمال قانون الباتريوت لحماية طموح السياسيين، ومن الواضح أنَّه لا يوجد شيء غير قانوني من جانبي؛ لأنَّني منعت جريمة قبل وقوعها.

ومع ذلك، فقد اعتقلوني، وطبَّقوا مبدأ السرية لحماية الجمهوريين من الفضائح المحرجة التي قد تُدمِّر سمعة الحزب، ولا علاقة لرفاهية الشعب الأمريكي بهذا كله، وقد اعتُقلت، وهددت بالسجن مدَّة خمس سنوات؛ لمنعي من تحذير الناخبين الذين لهم الحق في معرفة مَن الذي يشتري السُّلْطة في واشنطن.

أما بالنسبة إلى التهمة الثانية، فلم يعرف فريق الدفاع ما حدث في أحد أيام شهر أكتوبر عام 2001». [339] ومع ذلك، فقد خمَّنا أنَّها تتعلق بجهودي لجمع إحصائيات صحية من العراق عن آثار اليورانيوم المنضب من حرب الخليج الأُولى.

تشير هذه الاحصائيات إلى ارتفاع نسبة التشوهات بين المواليد العراقيين وزيادة حالات الإصابة بالسرطان بسبب التعرُّض طويل المدى للإشعاع، وكان مسؤولو الصحة في بغداد يقولون إنَّ الإصابة بالسرطان بين الأطفال منتشرة أكثر من حالات الرشح.

كان أي نقاش علني في المحاكمة سيتطرَّق إلى هذه المشكلات الصحية؛ ما يسبب إحراجًا لوزارة الدفاع الأمريكية، لأنَّ المشكلة لا تقف عند هذا الحد، فقد تمتد لتشمل الجنود الأمريكيين العاملين في العراق الذين قد يتعرضون لأخطار صحية.

وهـذا مـا حدث فعلًا؛ فقد ارتفعت نسـبة التشـوهات بـين أطفال الجنـود الأمريكيين الذين خدموا في العراق؛ ما زاد من تكاليف الرعاية الصحية طويلة المدى؛ لذلك، لجؤوا إلى تصنيف (اليورانيوم المنضب) ضمن بند تهمة سـرية يدعمها دليل سـري، وكان هذا الخداع يهدف إلى منـع وصـول المعلومات إلى الجنـود الأمريكيين وعائلاتهم، ولم يكن باسـتطاعة وزارة العدل أن تمارس سلطة اعتقال مواطن أمريكي لجمعه إحصائيات عن الأوضاع الصحية من دون تفعيل قانون الباتريوت، والاعتماد على الاتهامات السـرية والدليل السـري؛ لجعل هذا النشـاط يبدو إجراميًّا يسـتحق مَن يمارسـه دخول السـجن، هذا شـيء رهيب ومخيف، ولكنَّنا لا نسـتطيع أن نقول لكم ما هو، هكذا كانوا يدَّعون،

ولكن، تبيّن أنَّ هذا الشيء قد يكون رهيبًا ومخيفًا فقط لأعضاء الكونغرس المؤيدين للحرب، الذين يريدون حرمان الجنود الأمريكيين من المزايا الصحية، وهذه جريمة حقيقية!

العامل الحاسم

إنَّ العامـل الحاسـم في أي محاكمـة جنائية - بحسـب قانون الباتريوت- هـو القاضي، فقد تحدَّدت نتيجة قضيتي بناءً على الكيفية التي قرر فيها القاضي مايكل موكاسـي (النائب العام لاحقًا) تطبيق هذه القيود الدستورية.

بدايةً، لم يكن توجُّهه واضحًا، لكنَّني أدركت - مع مرور الوقت- أنَّه كان ينظر إلى الصورة العامـة للقضيـة، وكنـت على قناعة أنَّه سـيرى - بعد انقشـاع الغشـاوة- أنَّ ما قمـت به لم يبلغ مسـتوى النشـاط الإجرامـي الذي يـبرر محاكمتي.[340] فـإذا اعترفت وزارة العـدل بأنَّني كنت أقوم بمهمة وسيط سري، وإذا أوضح المسؤولون عني بعض الأمور البسيطة، فإنَّ التهمة ستموت في مهدها.

والأسـوأ من هذا كله هو أنَّ هذه القضية كانت تُنذر بسـابقة قانونية خطيرة يمكن الاعتماد عليها في قضايا لاحقة، وأعتقد أنَّ القاضي شكَّ في أنَّ الغموض لا يبرر الضرر الكبير الذي قد يلحق بالنظام القضائي الأمريكي. لهذه الأسـباب، فإنَّنا لا نلوم هذا القاضي إذا أراد الاعتذار عن النظر في هذه القضية، وأعتقد بأنَّ هذا أمر مهم لفهم تصرفاته.

لقد كنت واضحةً منذ البداية؛ فأنا لن أعترف أبدًا أنَّني مذنبة بخصوص تنظيم مقاومة ضد الولايات المتحدة، وممارسة دور عميلة عراقية غير مرخصة، والتآمر مع الاستخبارات العراقية، عليهم ألا يحلموا أنَّني سأعترف بهذه التهم.

كان التماس التوصل إلى تسوية أمرًا مستحيلًا أيضًا، وكان عليَّ أن أطلب تقديمي إلى المحاكمة. وفي هذه الحالة، يتعيَّن على القاضي موكاسي أن يجد طريقة لرفض القضية حتى لا تكون سابقةً في نظام التقاضي الأمريكي.

لكنَّ السؤال المطروح هنا، هو: كيف سيفعل ذلك؟ فهذا ليس أمرًا سهلًا؛ ولهذا فإنَّني أغفر له، لقد كان قانون الباتريوت يعتوره الخلل، حتى إنَّ أحد قضاة هذا البلد البارزين اضطر إلى التحايل عليه، ولم يكن باستطاعة قاضٍ أقل مرتبة منه أن يفعل ذلك.

وهذا شيء مخيف حقًّا؛ نظرًا إلى الطريقة النهائية التي فعل بها ذلك؛ فالإجراءات التي اتخذت بحقي تُعَد دليلًا صارخًا على ضرورة إلغاء مثل هذا القانون فورًا؛ لحماية نزاهة العملية القانونية، إذ إنَّ السير في حقل الألغام الدستوري هذا سيكون محفوفًا بأخطار شديدة، ومع ذلك فإنَّ هذا – من وجهة نظر القاضي- كان أهون الشرين، مقارنةً بتطبيق هذا القانون الظالم على إجراءات المحكمة للمتهمين كافةً.

كان يمكن لأي محام متمرس أن يطعن في صلاحية هذا القانون، ولكنَّ المحامي الذي عينته المحكمة لم يكن – للأسف- يملك الخبرة الكافية للتعامل مع هذا القانون الشائك.

لقد علمتني محنتي هذه درسًا مخيفًا عن السبب الذي يجعلنا ننظر إلى حقوقنا الدستورية بقداسة، ونعمل على حمايتها بصرف النظر عن الثمن، وهذا السبب هو أنَّ قانون الباتريوت يسحق هذه الحقوق بطريقة لا يمكن تصورها، فقد اكتشفت مع كل صفعة تلقيتها أهمية هذه الحقوق بالنسبة إلى العملية القانونية.

ولذلك، سيظل شكري موصولًا للقاضي موكاسي إلى أن أموت؛ لبصيرته في استخدام الأدوات المتوافرة لديه لرفض هذه القضية، فقد أنقذ حياتي وحريتي؛ لأنَّ ما حاولت الإدارة الأمريكية القيام به بعد ذلك يرقى إلى مرتبة القتل العمد، وكان هذا (إنهاء مع التحامل الشديد).

كانت وزارة العدل ووكالة الاستخبارات تريدان قتلي، وعندما بدأ الهجوم كان يجب الاستمرار فيه حتى النهاية؛ لأنَّ أي شيء أقل من التدمير الشامل كان سيُدين الحزب الجمهوري لتآمره على الأمن القومي، لكنَّني لم أفهم ذلك في صباح اليوم الذي اعتُقلت فيه، وصمَّمت على الذهاب إلى المحاكمة مهما كانت النتائج.

وبطريقة ما، أعتقد أنَّ هذا الهجوم هو أكبر شرف يمكن للحزب الجمهوري أن يمنحني إياه، وأنا أشعر باعتزاز شديد؛ لأنَّني وقفت بصلابة، وحذَّرت الكونغرس من كارثة الحرب، وحاولت أن أقول للشعب الأمريكي الحقائق المتعلقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولست نادمةً على ما تعرَّضت له.

وبالرغم من هذا كله، فلم تكن لديَّ أدنى فكرة أنَّ هذا الكابوس كان مجرد بداية، لم أكن أعرف أنَّني سأفقد حقوقي الدستورية التي ناضل من أجلها المؤسسون الأوائل لمنع الملاحقات السياسية، ولم تكن لديَّ أدنى فكرة أنَّ قانون الباتريوت سيأخذ خمس سنوات من عمري، لم يعطوني الفرصة للمثول أمام المحكمة، ولن تعقد محاكمة أمام هيئة محلفين كما يضمن الدستور ذلك للأمريكيين جميعًا، وفي النهاية كانوا على وشك تدميري؛ جسدًا، وعقلًا، وروحًا.

لقد كانت القوى التي تسيطر على الحكومة تتوقع أنَّ الإساءات التي تعرَّضت لها ستجعلني مشلولة الجسد والروح، وفي الحقيقة فإنَّهم كادوا ينجحون في ذلك، لولا أنَّ القاضي النزيه كان له رأي آخر.

تعالوا لنتابع معًا هذا الكابوس الرهيب، ودعوني أُبيِّن لكم السبب.